




الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)

يوم الخميس 1447/11/13 هـ الموافق 2026/04/30 م 

8:00 مساءً 

مدينة الرياض (عبر وسائل التقنية الحديثة) 



جدول أعمال اجتماع
الجمعية العامة العادية
(الاجتماع الأول)

- 1 | الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشته. (مرفق)
- 2 | الاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشتها. (مرفق)
- 3 | التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م بعد مناقشته. (مرفق)
- 4 | التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
- 5 | التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن السنة المالية 2026م.
- 6 | التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، والربع الأول من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2027م، وتحديد أتعابه. (مرفق)
- 7 | التصويت على صرف مبلغ مائتان وسبعة وعشرون ألف (227,000) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
- 8 | التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيات الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة المدرجة.

1

البند الأول

الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشته.

[انقر هنا للاطلاع](#)

2

البند الثاني

الاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2025م ومناقشتها.

[انقر هنا للاطلاع](#)

3

البند الثالث

التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م
بعد مناقشته.

تقرير المراجع المستقل حول مراجعة القوائم المالية إلى مساهمي شركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، والتي تتضمن ملخصاً بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدلٍ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة بالمملكة العربية السعودية. وإن مسؤوليتنا بمقتضى تلك المعايير مبنية بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. وإننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تكوين رأينا عنها وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور، وفيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته:

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>الإعتراف بالإيرادات</p> <p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، تم إثبات إيرادات من العقود مع العملاء بمبلغ ١٣٥,٣٤٣,٥٨٨ ج.س.</p> <p>يعتبر الاعتراف بالإيرادات أمر مراجعة رئيس نظراً لأن الإيرادات هي أحد المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متأصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيس.</p> <p>يرجى الرجوع إلى السياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الإيرادات والإيضاح الخاص بالافصاح عن الإيرادات.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بتحقيق الإيرادات وتقييم مدى إمتثال تلك السياسات مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ "الإيرادات من العقود مع العملاء" المعتمد في المملكة العربية السعودية. فحص معاملات من الإيرادات على أساس العينة، والتحقق من المستندات الداعمة ذات الصلة للتحقق من إثبات الإيرادات. إجراء بعض الإجراءات التحليلية للتحقق من الإيرادات المثبتة. إجراء إختبار القطع حول توقيت إثبات الإيرادات من الخدمات بعد تقديم الخدمة أو السلعة وأنه قد تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة. تقويم مدى كفاية إفصاحات الشركة بشأن الإيرادات من العقود مع العملاء في القوائم المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا ينبغي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية إلى مساهمي شركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى (تتمة)

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى مساهمي شركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

• تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن شركة مهام للاستشارات المهنية



عبد العزيز سعود الشبيبي
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩
التاريخ: ٢٧ شعبان ١٤٤٧ هـ
الموافق: ١٥ فبراير ٢٠٢٦ م

4

البند الرابع

التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

5

البند الخامس

التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع
أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي
عن السنة المالية 2026م.

6

البند السادس

التصويت على تعيين مراجع الحسابات للشركة من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، والربع الأول من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2027م، وتحديد أتعابه.

التاريخ: 17 مارس 2026م

توصية لجنة المراجعة بشأن تعيين مراجع الحسابات لمراجعة وتدقيق القوائم المالية للربعين الثاني والثالث والسنوي لعام 2026م، والربع الأول لعام 2027م وتحديد أتعابه

قامت لجنة المراجعة بدراسة ومراجعة العروض المقدمة من عدد من مكاتب المراجعة الخارجية، وذلك تمهيداً للتوصية باختيار المراجع الخارجي لتولي مراجعة القوائم المالية للشركة للربعين الثاني والثالث والقوائم المالية السنوية للعام المالي 2026م، إضافة إلى القوائم المالية للربع الأول من العام المالي 2027م، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وذلك بعد التحقق من استقلالية تلك المكاتب وكفاءتها المهنية وتنافسية أتعابها. وكانت العروض على النحو التالي:

المكتب	نطاق العمل	الأتعاب المهنية
شركة مهام للاستشارات المهنية	مراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي لعام 2026م مع الإقرار الزكوي، والربع الأول لعام 2027م	255,000
شركة سلطان أحمد الشبيلي محاسبون ومراجعون قانونيون	مراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي لعام 2026م مع الإقرار الزكوي، والربع الأول لعام 2027م	255,000
للحيد واليحيى محاسبون قانونيون	مراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي لعام 2026م مع الإقرار الزكوي، والربع الأول لعام 2027م	325,000

وبناءً على ما تم مناقشته، قررت لجنة المراجعة التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مكتب (شركة مهام للاستشارات المهنية) للجمعية العامة، وذلك لاختيار المراجع الخارجي للشركة من قبل المساهمين، بعد التحقق من استقلاليته وكفاءته المهنية وتنافسية أتعابه.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير،،

رئيس لجنة المراجعة
إبراهيم بن سعد القحطاني



عضو لجنة المراجعة
محمد بن عبدالعزيز الشنيبر



عضو لجنة المراجعة
عمر بن سليمان الصقير



7

البند السابع

التصويت على صرف مبلغ مائتان وسبعة وعشرون ألف
(227,000) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

8

البند الثامن

التمويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعيه العامه العاديه بالتريخ الوارد في الفقرة (1) من الماده السابعه والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعيه العامه أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بالشركات المساهمة المدرجة.



تقرير لجنة المراجعة السنوي



تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للعام المالي 2025م شركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع (شركة مساهمة سعودية)

مقدمة:

انطلاقاً من التزام لجنة المراجعة في شركة مجموعة الأعمال المتعددة للمشاريع (المشار إليها فيما بعد بـ "الشركة") بتطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، يسر اللجنة أن تضع بين أيدي مساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025م. يسلم هذا التقرير الضوء على رأي اللجنة حيال مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى ملخص شامل لأبرز الأنشطة والمهام الإشرافية والقرارات التي اتخذتها اللجنة خلال العام، وذلك استناداً إلى الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بها بموجب لائحة عمل اللجنة المعتمدة في 20 أبريل 2024م، وبما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات.

أولاً: نبذة عن اللجنة وتكوينها:

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في تاريخ 13 ديسمبر 2023م على تعيين أعضاء لجنة المراجعة وذلك لمدة أربعة (4) سنوات تبدأ من تاريخ 13 ديسمبر 2023م، وذلك حسب التالي:

الاسم	المنصب	صفة العضوية	الجنسية	تاريخ التعيين
إبراهيم سعد علي القحطاني	رئيس لجنة المراجعة	مستقل	سعودي	2023-12-13م
عمر سليمان إبراهيم الصقير	عضو لجنة المراجعة	مستقل	سعودي	2023-12-13م
محمد عبدالعزيز محمد الشنيبر	عضو لجنة المراجعة	مستقل	سعودي	2023-12-13م

ثانياً: اختصاصات اللجنة ومسؤولياتها:

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

أ. التقارير المالية:

- مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة ومناقشتها من المراجع الخارجي لحسابات الشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها، وذلك لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني - بناء على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.



6. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
 7. التحقق من مدى استقلالية مراجع الحسابات الخارجي السادة مكتب مهام وموضوعيته وعدالته ومدى فاعلية اعمال المراجعة.
- ب. المراجعة الداخلية:**
1. دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
 2. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
 3. الرقابة الإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة، للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
 4. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.
- ج. مراجع الحسابات:**
1. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
 2. التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
 3. مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية أو استشارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنئياتها حيال ذلك.
 4. الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركة.
 5. مناقشة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.
- د. ضمان الالتزام:**
1. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
 2. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
 3. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرنئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
 4. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

ثالثاً: رأي اللجنة حيال كفاءة نظام الرقابة الداخلية:

يعد وجود نظام فاعل للرقابة الداخلية مسؤولية أصيلة للإدارة التنفيذية، بينما يتركز دور لجنة المراجعة في تقييم مدى كفاية هذا النظام وفعاليتها في الحد من المخاطر الجوهرية. وبناءً على ما قامت به اللجنة من دراسة وتقييم مستمر، من خلال الإشراف على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بحسب الخطة المعتمدة، ومناقشة تقارير المراجع الخارجي المستقل وماورد في تقريره غير المتحفظ حول القوائم المالية للشركة للعام المالي 2025، ومتابعة الإجراءات التصحيحية مع الإدارة التنفيذية، فلم يتبين للجنة وجود قصور جوهري في نظام الرقابة الداخلية في الشركة، مع التأكيد أن أنظمة الرقابة الداخلية - بطبيعتها - توفر تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً - حول حماية أصول الشركة، وضمان دقة ونزاهة تقاريرها المالية. ولتعزيز البيئة الرقابية وضمان استدامتها، أصدرت اللجنة خلال العام



مجموعة من القرارات والتوصيات الاستراتيجية المرفوعة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وفي طليعتها التوصية بتسريع تبني نظام تخطيط موارد مؤسسية متكامل، وتطوير آليات إدارة الأصول وإحكام الرقابة على الميزانيات التقديرية وإجراءات المشتريات وإدارة المشاريع.

رابعاً: أبرز أنشطة وأعمال اللجنة خلال العام المالي 2025م:

حرصت اللجنة خلال عام 2025م، على تكثيف جهودها الرقابية لمواكبة متطلبات الحوكمة وتوسع الأعمال. وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال العام المالي 2025م، بنسبة حضور بلغت 100%. وقد تركزت أعمال وإنجازات اللجنة في المحاور التالية:

1. التقارير المالية:

- مراجعة القوائم المالية: المناقشة والتوصية حيال القوائم المالية النصف سنوية للشركة والمنتوية في 30 يونيو 2025م مع الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي، والتوصية على اعتماد القوائم المالية السنوية للشركة المنتوية في 31 ديسمبر 2025م، وذلك بعد التأكد من توافقها مع المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- التقديرات المحاسبية الجوهرية: فحص وتقييم التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، لا سيما تلك المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات، ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة وحسابات أصول العقود، لضمان عدالتها وموضوعيتها.
- تحليل الأداء المالي: تحليل المسببات الجذرية للتغيرات الجوهرية في الأداء المالي، وتحديد ارتفاع في تكلفة الإيرادات والذي انعكس بدوره على انخفاض هوامش صافي الربح.
- الالتزام بمتطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: متابعة التزام الشركة بمتطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومناقشة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة لضمان الامتثال للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

2. الرقابة والمراجعة الداخلية:

- خطة المراجعة السنوية: اعتماد الخطة السنوية للمراجعة الداخلية والمبنية على تقييم المخاطر، والإشراف المباشر على تنفيذها.
- تنفيذ خطة المراجعة الداخلية: اعتمدت اللجنة نموذج تشغيلي لتعزيز أعمال وظيفة المراجعة الداخلية بالاستعانة بإحدى الشركات الاستشارية المتخصصة، وذلك بهدف رفع كفاءة الأداء، تعزيز الاستقلالية والموضوعية وضمان تطبيق أفضل الممارسات المهنية والمعايير الدولية في هذا المجال.
- تقارير المراجعة: دراسة التقارير الصادرة عن المراجع الداخلي والتي غطت قطاعات رئيسية. وقد أصدرت اللجنة التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية لضمان التنفيذ الفعال لخطط العمل التصحيحية الواردة في التقارير وفق جدول زمني محدد. وعملت اللجنة على متابعة عملية التنفيذ بشكل دوري خلال اجتماعاتها.



3. المراجع الخارجي:

- تعيين المراجع الخارجي: التوصية لمجلس الإدارة لتأكيد اختيار المراجع الخارجي للشركة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025م وتحديد أتعابه من بين عدد من المتقدمين، وذلك بعد التحقق التام من استقلالته وكفاءته المهنية. والتوصية بذلك لمجلس الإدارة.
- خطة العمل ونطاق المراجعة: مناقشة خطة المراجعة السنوية مع المراجع الخارجي وإبداء الملاحظات عليها والتأكد من شموليتها وتغطيتها للمخاطر الجوهرية، والتنسيق لضمان الالتزام بجدول الإقفال المالي.
- خطاب الإدارة: مراجعة الملاحظات الواردة في خطاب الإدارة للعام المالي 2025م، ومناقشتها مع المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية، ومتابعة الإجراءات المتخذة حيالها لضمان معالجتها.

4. الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر:

- الأطراف ذات العلاقة: قامت اللجنة بدراسة وفحص ماورد إليها من عقود والتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال العام المالي 2025م، والتحقق من عدالتها وموافقتها لمصلحة الشركة ومساهمتها، ورفعت مرئياتها وتوصياتها اللازمة لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- إدارة المخاطر والتجاوزات: اطلاق برنامج توعوي لتعزيز ثقافة الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر في الشركة.
- التطوير المؤسسي وحفظ السجلات: التوصية ببناء سياسات وإجراءات متكاملة للموازنات التقديرية وإصدار توجيهات بالتحول نحو الأرشفة الرقمية المتكاملة لحفظ وتوثيق كافة محاضر ومراسلات اللجنة لتعزيز كفاءة العمليات وحفظ سجلات الحوكمة.
- السياسات والإجراءات: تابعت اللجنة في اجتماعاتها سير العمل في تطوير وتوثيق السياسات والإجراءات لضمان تأسيس عمل مؤسسي منضبط ومستدام وعملت من خلال أعمال المراجعة الداخلية على التأكد من الالتزام بالسياسات المعتمدة منها.

ولكم فائق التحية والتقدير،،،

رئيس لجنة المراجعة

إبراهيم بن سعد القحطاني

عضو لجنة المراجعة

محمد بن عبدالعزيز الشنيبر

عضو لجنة المراجعة

عمر بن سليمان الصقير



www.mbg.sa